تحديات تواجه الثروة الحيوانية في مصر

أ. د. مصطفى فايز

كلية الطب البيطرى

جامعة قناة السويس

تمثل الثروة الحيوانية عنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج الزراعى تدر دخلاً سنويًا كبيرًا بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل، وتلعب دورًا مهمًا فى حياة السكان كمصدر أساسى للمواد الغذائية (البروتين الحيوانى) التى لا غنى عنها، وتساهم بالكثير فى الصناعات الغذائية والدوائية والنسيج والملابس، وتمد الأرض الزراعية بالأسمدة العضوية.

وبالرغم من المجهودات العظيمة التى تُبذل فى مختلف مجالات تنمية الثروة الحيوانية إلا أنها مازالت عاجزة عن أن تفى باحتياجاتنا ولايزال نصيب الفرد المصرى من البروتين الحيوانى (١٩ جم/ يوم) أقل من الحد الأدنى الذى حددته منظمة الصحة العالمية (٢٤ جم)، وذلك بسبب الزيادة المطردة فى تعداد السكان، الأمر الذى يؤثر سلبًا على الجهاز العضلى والذهنى للفرد وعلى الاقتصاد القومى نتيجة تدهور إنتاجية الفرد وزيادة الإنفاق على الصحة.. هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار اللحوم بمعدلات لا تتماشى مع زيادة دخل الفرد السنوى.

اللحوم الحمراء من أهم السلع الغذائية التى تعتبر

اللحوم الحمراء من أهم السلع الغذائية التى تعد مؤشرًا مهمًا من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مؤشرًا من مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير بعض الدراسات إلى أن متوسط إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة من ١٩٩٤- ٢٠٠٥ قد بلغ حوالى ٧٠٣ آلاف و٣٠٠ طن، كما أن متوسط واردات اللحوم فى الفترة نفسها بلغ حوالى ١٨٦ ألف طن.

كما تُظهر الدراسات الميدانية للمزارعين ومزارع تسمين الماشية ارتفاع تكاليف الإنتاج وأصبحت تربية الحيوانات مكلفة بشكل كبير، هذا إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة بالريف المصرى مع عدم توافر دخل للمزارع لمواجهة النفقات اليومية فيضطر صغار المزارعين (الذين يملكون حوالى ٩٠٪ من رءوس الماشية) إلى بيع العجول عند وزن ٦٠- ٧٠ كجم لعدم القدرة على

يمكننا الخروج من الأزمة الحالية باتباع سياسات سريعة وفعالة أهمها إحياء المشروع القومى للبتلو

تربيتها لارتفاع تكاليف التغذية بجانب الاستفادة من ألبان الأمهات.

هذا وقد بلغ متوسط عدد العجول التى يتم ذبحها خارج السلخانة ٣٧٠ ألف رأس كان من الممكن تسمينها حتى وزن ٤٥٠ كجم للرأس تساهم فى سد العجز فى إنتاج اللحوم. وتشير الدراسات أيضًا إلى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدى إلى قيام أصحاب مزارع تسمين الماشية بتسويق حيوانات التسمين عند وزن أقل من الوزن الأمثل نتيجة ارتفاع أسعار مكونات العلف؛ حيث وصل سعر طن الذرة إلى ١٣٥٠ جنيهًا وسعر طن فول الصويا إلى حوالى ٣١٠٠ جنيه والردة حوالى ١٢٥٠ جنيهًا.

ولا يختلف الحال فى مزارع إنتاج الألبان فقد أدى قرار استيراد المواشى الحية من إثيوبيا والسودان فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٥ إلى ظهور عترات جديدة من الحمى القلاعية مما أدى إلى حدوث خسائر جسيمة لجميع المزارع على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مواد العلف مما نتج عنه خسائر جسيمة لجميع المزارع والاقتصاد القومى. وبالفعل قام بعض المربين بالانسحاب من النشاط كليًا أو بيع جزء من الحيوانات لتغذية باقى القطيع؛ حيث لم تغط إيرادات المزارع مصاريفها.

ويشير الخبراء إلى أنه مازال بإمكاننا الخروج من الأزمة القائمة باتباع سياسات سريعة وفعالة على سبيل المثال:

١- تخصيص جزء من القروض المدعمة لمزارع الألبان والتسمين أسوة بالقروض الزراعية لزراعة المحاصيل الحقلية.
٢- تنشيط دور صندوق التأمين على الماشية.
٣- العمل على إنشاء اتحاد اللحوم والألبان.
٤- تنمية ودعم الإرشاد الزراعى.
٥- إشراك المربين فى مجالس إدارات معاهد البحث العلمى.
٦- تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية فى تغذية الحيوانات وتنظيم تصدير الأعلاف المصرية مثل علف البنجر والدريس للخارج.
٧- إحياء المشروع القومى للبتلو.
٨- منع استيراد المواشى الحية من الدول الموبوءة بالأمراض المعدية.

وختامًا فإن مصر أصلاً بلد زراعى ولها ميزة نسبية فى هذا النشاط، وللثروة الحيوانية دور مهم فى حياتنا الاقتصادية والارتقاء بالقطاع الزراعى (بشقيه النباتى والحيوانى)، وهو هدف استراتيجى نسعى إليه بلا كلل؛ فمن لا يملك قوته لا يملك حريته.